

٢١٢  
٢٠١٢  
٢٠١٢

# اقتصاد السوق الاجتماعي

(طبعة: جمعة ٢٠٧/٢/٢٠١٢)

حسين عبد العزيز \*

■ نشأ مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي بعد أزمة الكساد العالمي في أربعينيات القرن الماضي، كحلولة للتوفيق بين الغالبية الاقتصادية التي توفرها المفاهيم الحرة وبين الحاجة إلى العدالة الاجتماعية.

ووفق هذه الرؤية فإن اقتصاد السوق الاجتماعي يعني تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال مراقبة البائات السوق، من دون أن يتحول هذا التدخل إلى سيطرة مركزية مطلقة على الاقتصاد كسما هو الحال في الصيغة الاشتراكية، أو لدى اليسار غير الديموقراطي، فالملامح توجيه بعض الأنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية عبر إعادة توزيع الثروة وتحقيق قدر من المساواة، فضلا عن محاولة تحقيق العناية الكاملة، مع الحفاظ على المفاهيم الاقتصادية كخبرة أساسية لاقتصاد السوق.

إنه تغيير عن تسوية طبقية بعدما ارتفعت معدلات البطالة في ألمانيا إلى مستويات عليا نتيجة الركود في الإنتاج الذي أدى في نهاية المطاف إلى أزمة اقتصادية لحقت على الرأسمال أو هام الفكر الليبرالي الذي كان ينكس حدوث أزمات اقتصادية داخل النظام الرأسمالي، كما كان ينكسر وجود تعارض أصلا بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

وبهذا المعنى فإن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي قد نشأ من رحم التفكير الليبرالي وليس من داخل التفكير الاشتراكية، أي أنه جاء كرد فعل على أزمة الرأسمالية، وكجواب على سؤال ما هي الأساليب القادرة على التخفيف من حدة الرأسمالية الليبرالية.

وتكافؤ الفرص والضمانات الاجتماعية التي توفرها، عاملا مهما في تطويف الليبرالية المنغلقة من عقائدها، فكان اقتصاد السوق الاجتماعي تعبيرا عن طريق ثالث، أو تعبيرا عن الموضوع وتقييمه في صيغة ثلاثة تجمع أفضل ما في الشيوعيين.

باختصار إن اقتصاد السوق بطرح وجود قاعدة اقتصادية وسياسية توجد كمعطي سابق على تطبيقات هذا المفهوم، فالألمانيا على سبيل المثال لا الحصر، لم تطبق هذا المفهوم لو لا القاعدة الاقتصادية المتطورة المتطورة المتطورة المتطورة المتطورة، فلتجميع الأعمال بضمادات سياسية متطورة، فلتجميع الأعمال بضمادات اجتماعية في مختلف نواحي الحياة، كان نتيجة اجتماعية في مختلف نواحي الحياة، كان نتيجة التطور الاقتصادي - السياسي (الديمقراطية الاشتراكية).

والديموقراطية الاشتراكية، أو الديموقراطية الاجتماعية، هي تلك الديموقراطية القائمة على إعطاء الأولوية للحيز العام (المجتمع) أكثر من الحيز الخاص (الفرد)، بخبرة أخرى إنها ديموقراطية خالصة من أي صبغة من صبغ الليبرالية الكلاسيكية.

إن طرح الاقتصاد السوق الاجتماعي في سورية، له ما يبرره على المستويين النظري والعملي، فبالأول يمكن العودة إلى الوراء بالتأكي على الصيغة الاشتراكية لأسباب نظرية وعملية، وكما أنه لا يمكن فتح باب السوق على مضمرة فيه في دولة تقع على هامش الاقتصاد العالمي، لأن الحل الأمثل هو تحقيق توازن بين المتكاملين.

لكن المسألة لا تتعلق بترافق أو بتفريعات جائرة قابلة للانتقال من القوة إلى الفعل بشكل ذاتي، لأن الواقع السياسي الاقتصادي مختلف جديدا بين دول المركز ودول الهامش فالركب الاجتماعي للملامح للتطور الاقتصادي في العرب يستجيب لتحليل التنمية الاقتصادية وفق مقاربات اقتصادية محتملة، لكن هذا الأمر مستحيل في الدول المختلفة لأن الأوضاع

الاجتماعية والسياسية التي تسودها تختلف عن الأوضاع في الغرب.

لقد كشفت التجربة الشيوعية أن الاعتماد على تطور قوى وعلاقات الإنتاج، لم يؤد إلى تحقيق الثورة التي كان يفترض أن يحقق، فالحركة الشيوعية لم تستطع أن تغزو أي ثورة في الغرب، وهو المكان الوحيد الذي يحقق لها الأساس الاقتصادي الماركسي، وإنما ذهبت نحو الشرق حيث لم تتوفر الأوضاع الاقتصادية والعناية والاعتمادية الموضوعة التي قالت بها الماركسية أساسا للثورة والاشتراكية.

وكذلك الأمر في تطور النظام الرأسمالي والتفريسة الليبرالية، فقد نشأ نمط الإنتاج الصناعي المورجوازي في المجتمع الإقطاعي بشكل أدى إلى تناقض حاد بين العلاقات الاقتصادية الجديدة والعلاقات الاجتماعية المسائدة، التي طبقت تميز هذا المجتمع، وكان الأمر يحتاج إلى ثورات سياسية لحل هذا التناقض.

وكانت الثورة المورجوازية بذلك تتوجها لعلمية اقتصادية اجتماعية، ولو كان العامل الاجتماعي لكان من الممكن تحقيق الانتقال من الدولة الإقطاعية إلى الدولة المورجوازية من دون الحاجة إلى تلك الثورات، لأن الأساس الاقتصادي للنظام الجديد قد برز وتطور ووضج داخل المجتمع الإقطاعي.

إن المراحل الانتقالية التي تشهدها المجتمعات، سواء جاءت من خلال تغيرات مبنوية في القاعدة الاجتماعية، أو كانت نتيجة قفز سياسي من البنية فوقية، تقتضي تكامل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية في عملية الانتقال، وهنا يلعب العقل أكثر من رأس المال دورا مركزيا في ذلك، لأن المطلوب ترسيخ نظام وليس ترسيخ حركة.

والمفارقة الغربية في النظام الشمولية أن الدولة منذ نشأتها اعطى أولوية مطلقة للجانب

السياسي، فهي وحدها القادرة على إجراء التغيير المنشود ليس في البنى الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل على المستوى الثقافي أيضا من خلال اختراق مكامن الوعي عند الفرد وإعادة تعريفه لذاته ووجوده، وحاجاته وفق منطق السلطة.

لكن عندما تقرر هذه السلطة - الدولة مواكبة التغييرات العالمية، فإنها تركز ثقافتها على الاقتصاد وحده، وتكون هشا أمام قلب أديمولوجي لا أساس عمقا وواقعا له، فالتأكد على أولوية المجال الاقتصادي لا يأتي من تركيزات اقتصادية، أو من تغيرات بنوية في الاقتصاد، وإنما يأتي من اعتبارات سياسية، أي أن الوعي السياسي عند السلطة سابق على الفكر الاقتصادي نظريا، الأمر الذي يؤدي وفق منطق السلطة إلى البدء بالعامل السياسي أولا.

السنا هنا أمام عملية علمية بين الاقتصاد والسياسة، كما حدث في بواكير الحضارة الغربية الأولى بين الدين والسياسة، لكن في حين كانت الثانية عملية تاريخية حداثية، لا يمكن وصف الأولى سوى أنها عملية رجعية لا تاريخية، لأن القطاع الاقتصادي والقطاع السياسي لا يشكلان عالمين منفصلين، بل بعدا من عالم الاقتصاد السياسي.

إن المشكلة التي تقع فيها الساحة السياسية الاقتصادية في سورية أنها تنظر إلى المجتمع كانعكاس لعلاقات اقتصادية صرفة، الأمر الذي يبرز من وجهة نظرها عملية الفصل بين الاقتصاد والسياسة، لكن التجربة التاريخية في عهدها تطور الدول والمجتمعات تبين أن التنمية الاقتصادية غير مفصلة عن العلاقات الاجتماعية - السياسية، ولون هذه العلاقات الجبلية سيئتي الأمر بالاحتمال على نتائج سلبية غير قابلة على تحقيق تراكم اقتصادي واجتماعي وسياسي يهيئ الدولة للانتقال إلى دولة القانون والمؤسسات.

فقد تحافظ البنية الاقتصادية على قوة معينة بحكم استمرار تحكم الدولة بالتطور الاقتصادي، إلا أن هذه الحال تحتاج إلى وفرة مالية كبيرة من شأنها أن تغطي على بيروقراطية الدولة في إحدى الحظرات التاريخية بتحقيقها نوعا من الرفاهية لسدى المواطن، لكن هذه الوفرة المالية غير متوفرة في سورية، ولذا يضطر الحاكم غير متفرد في سياسات جديدة قد تؤدي إلى اختلالات اقتصادية ستكون على حساب الطبقين الفقيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنظور فإن نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية يتطلب توفيق المناخ السياسي والقانوني الخاص، وهذا يتطلب بظيعة الحال إصلاحا سياسيا موازيا لإصلاحا اقتصاديا، فالقضاء على ظاهرة الفساد وتطبيق القانون والمحاكمة على المخالفين في جميع السياسة وليس في الدول الديموقراطية ينتج مغلقة الخاصين، وفي الدول الشمولية ينتج تحالفا غير يقف مع أرباب السياسة، هذه إعادة توليد رأس المال من دون حساب للندبة المستدامة والعدالة الاجتماعية المطلوبة.

إن إطلاق الصفة الاجتماعية على اقتصاد السوق لا يكفي أن يأتي بقرار سياسي مسبق، بل يقتضي أن تكون العمليات أو الواقع التي تم تحقيقها على الأرض هي المعيار في عملية تحديد ماهية الاقتصاد، فالقضاء السوري هو اقتصاد سوق اجتماعي على المستوى النظري فقط، أما الواقع الاقتصادي القائم فهو أقرب إلى الاقتصاد الرأسمالي منه إلى الاجتماعي الاشتراكي أو الاجتماعي، فدخل المواطن السوري هو بخل المستراكي، لكن الأسعار هي أسعار رأسمالية بامتياز.

\* إعلامي سوري.